

Distr.: General  
11 October 2000  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى  
رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠  
والواردة من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.  
وسأغدو ممتنا لو أطلعتم أعضاء مجلس الأمن عليها.

(توقيع) كوفي عنان

## رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

وفقا للفقرة ١٦ من القرار ١٠٥١ (١٩٩٦)، يطلب من مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن يقدم تقارير مرحلية موحدة كل ستة أشهر إلى مجلس الأمن، ابتداء من ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦<sup>(١)</sup> عن أنشطة التحقق التي تضطلع بها الوكالة في العراق عملا بالفقرتين ١٢ و ١٣ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وغيره من القرارات ذات الصلة.

وكما ذكر في التقارير التي سبق تقديمها، فإن الوكالة لم تكن في وضع يسمح لها منذ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ بتنفيذ ولايتها في العراق بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهي لذلك عاجزة عن تقديم أي قدر من التأكيد فيما يتعلق بامتنال العراق لالتزاماته بموجب تلك القرارات.

ففي الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، استطاعت الوكالة أن تنجز تدمير آلة في الأردن مع قطع الغيار التابعة لها والمواد الأولية التي يملكها العراق. وكان العراق قد شرع في شراء هذه المعدات والمواد في منتصف عام ١٩٩٠ لاستخدامها في البرنامج السري لإغناء اليورانيوم بفعل القوة النابذة الغازية. وقد استلمت هذه الآلة في الأردن في تموز/يوليه ١٩٩١، وبقيت مخزونة هناك حتى أيار/مايو ٢٠٠٠ (للاطلاع على التفاصيل المتعلقة بمنشأ هذه المواد وأحوالها، انظر S/1996/261 و S/1996/833).

ومنذ إنشاء لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، ما برحت الاتصالات مستمرة بين الوكالة وهذه اللجنة، بقصد تنسيق الجهود على النحو المطلوب بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩). كما أعيد تشكيل الوحدة المشتركة المتصلة بآلية التصدير والاستيراد التي أقرت بموجب القرار ١٠٥١ (١٩٩٦)، كما حددت طريقة العمل لديها فيما يتعلق بملاك الموظفين ومشاطرة البيانات والاتصالات المأمونة. كما شرعت الوكالة في تنقيح واستكمال مواءمة المواد والتكنولوجيا النووية ذات الصلة التي تنطبق عليها تلك الآلية (المرفق ٣ لخطة الوكالة للرصد والتحقق المستمرين). ويجري حاليا إعداد مشروع نهائي، بعد تبادل المعلومات التقنية مع الخبراء المعنيين من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والدول الأعضاء.

وخلال الأشهر الستة الماضية، قامت الوكالة أيضا بتنقيح هيكل ومضمون نظامها للمعلومات في مجالات الدعم الحاسوبي لعمليات التفتيش وأدوات التحليل. كما استمر العمل في تحليل محسن لوثائق عراقية أصلية متوافرة، وتم تقييم النتائج المتراكمة من خلال

عمليات التفتيش السابقة. وقد أكدت هذه الأنشطة التحليلية الصورة المتناسكة تقنيا التي وضعتها الوكالة لبرنامج العراق النووي السري في الماضي.

وما برحت الوكالة على استعداد لاستئناف أنشطة التحقق في العراق بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بدون سابق تحضير. وإذا ما كان لها أن تستأنف أنشطة التحقيق هذه في العراق، وبشرط أن يكون في وسعها التأكد من أن أنشطة العراق وموجوداته النووية في الماضي والحاضر لم تتغير منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، فإن الوكالة ستكون في وضع يسمح لها بالانتقال إلى تنفيذ خطة الرصد والتحقق المستمرين تنفيذًا كاملاً. وستمكن هذه الخطة بحكم تصميمها الوكالة من التحقيق في المسائل والشواغل القليلة المتبقية التي تتصل ببرنامج العراق النووي السري في الماضي، بالاقتران مع أي جانب آخر من جوانب هذا البرنامج يمكن أن يتناهى إلى علمها.

وأخيراً، إذا لم تستطع الوكالة في المستقبل القريب استئناف أنشطة التحقق في العراق بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فستضطر إلى الشروع في عملية أخرى للتحقق المادي من المخزون من المواد النووية الخاضعة للضمانات في الأشهر القادمة، وذلك بموجب اتفاق الضمانات المبرم مع العراق وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما أوضحت في رسالتي الموجهة إلى رئيس المجلس المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (الوثيقة S/2000/120 المؤرخة ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠).

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم بالعمل على توزيع هذا التقرير كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد البرادعي

الحواشي

(١) عممت التقارير الموحدة السابقة الصادرة عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في الوثائق التالية: S/1996/261 المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦، و S/1996/833 المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، و S/1997/297 المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، و S/1997/779 المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، و S/1998/312 المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨، و S/1998/927 المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، و S/1999/393 المؤرخة ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، و S/1999/1305 المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، و S/2000/300 المؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وتتضمن الوثيقة S/1998/694 المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٨، تقرير الحالة المؤقتة المقدم تلبية لبيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/1998/11) المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٨. وتتضمن الوثيقة S/1999/127 المؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٩ نص تقرير الحالة المؤقتة المقدم تلبية للمذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ (S/1999/100).